جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا

ورقة بحثية بعنوان:.

آثار وخاطر الاستثمارات الاجنبية وسبل مواجهتها

إشراف

أ.د/ رضا عبد السلام إبراهيم

رئيس قسم الاقتصاد والمالية

ووكيل لكلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب

الباحث

محمود م عمر عبد الله أبو سرتين

2014-2013

مقدمة

بما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استراتيجية لتنمية أي بلد، ليس فقط لأنها تعظم رؤوس الأموال المحلية، ولكن لأنها تخلق مناصب شغل، تحسن الإنتاجية، تنقل التقنيات لتكنولوجية تزيد الصادرات، مع تعزيز القدرات الابتكارية للبلدان النامية[1].

ولهذا تعمل البلدان النامية والمتقدمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستهدفة من كل ذلك تحقيق مزايا عديدة، إلا أن هذه المزايا قد تصاحبها عيوب وآثار غير مرغوبة ولا محبذة، خاصة في الأجل الطويل.

كما أن لكل استثمار مخاطرة، وتزداد هذه المخاطر عندما ينتقل المستثمر من بلده الأصيل إلى بلد أجنبي بفعل الظروف المغايرة والجديدة والمحتملة الوقوع مستقبلاً، لأن المدى الزمني لاستثمار طويل، مما يزيد من احتمال وقوع بعض الأحداث غير المرغوبة من طرف المستثمر الأجنبي والمضرة به.

وسنتناول في هذا البحث الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك مخاطرها ومن ثم سبل مواجهتها وذلك في ظل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسبل مواجهتها من طرف المستثمر الأجنبي.

---

(1) EFA FOUDA,Lc Role de l'inve stisse ment direct etranger dans le renforce ment des
Capacities scicntifiques et technclo giaues des pays en deve loppe ment, Reanion d'expertssur l'incidence de l'investisse ment direct Etranger sur le deve loppe ment Geneve, janvier 2005, P-24-26.

المشار إليه:

عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الرابعة، 2013، ص90.

المبحث الأول

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

مما لا شك فيه أن الدول النامية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في وضع بالغ الحرج، فهي من ناحية في أمس الحاجة إلى استثمارات أجنبية وذلك لسد فجوة الموارد المحلية ولدفع عملية التنمية الاقتصادية بها، ولكنها تخشى ما قد تتسبب فيه هذه الاستثمارات من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، لاسيما إذا ما تجسدت هذه الاستثمارات نحو مجالات تمس السيادة الوطنية كصناعات الدفاع الوطني أو الأمن القومي، بل والبحث العلمي القومي، كما أنها تخشى من تحميل موازين مدفوعاتها بأعباء إضافية مستقبلاً عندما يحدث تمويل الأرباح الخاصة بهذه الاستثمارات للخارج. (Ì)

ولذا فقد تزايدت أهمية إجراء تقييم آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأطراف المعنية بصفة عامة وعلى الدول المصنفة بصفة خاصة، لذلك تقدم غالبية الدول النامية العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية وذلك لتشجيع هذه الاستثمارات على الانسياب إليها، ولا شك أن لهذه الاستثمارات آثارًا عديدة على اقتصاديات تلك الدول، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي. ( )

وعلى الرغم من أن ذلك يمثل القسمة الطبيعية لمعظم المتغيرات الاقتصادية التي تجمع في أغلب الأحيان كلا الجانبين الإيجابي والسلبي، إلا أن هناك آراء أيدت على طول الخط الاستثمارات الأجنبية، خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مستندة على حالها من آثار إيجابية، وآراء أخرى عارضت ورفضت وجود هذا النوع من الاستثمارات وذلك تخوفًا من آثار سلبية. (Ñ)

لذا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين.

- **المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.**

Ì- عصام عمر منذر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي،2010، ص86.

- وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2012، ص81.

Ñ- إيهاب عز الدين نديم، فرج عبد العزيز عزت، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد 232، 2000م، ص 19- 20.

المطلب الأول

الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية أن فوائد ومنافع هذه الاستثمارات للدول النامية تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من زيادة في معدل التكوين الرأسمالي، وخلق فرص عمل، وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة معدل التكوين الاقتصادي. [آ]

لذا سيتضمن هذا المطلب الآتي:

أولاً: الاستثمارات الأجنبية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي.

ثانيًا: الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل.

ثالثًا: الاستثمارات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات.

رابعًا: الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا.

خامسًا: الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

آ- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص 399 إلى 403.

أولاً: الاستثمارات الأجنبية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي:

ويعد هذا الأثر من أهم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك كون الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض في دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها فتضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة، المضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، أو تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها.[آ]

ومن هنا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المراد تحقيقه للدولة المضيفة، ناهيك عن ما يسببه ذلك من زيادة مواردها من النقد الأجنبي يضاف إلى ذلك ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع معدل التكوين الرأسمالي. ( )

ويمكن كذلك رفع معدل التكوين الرأسمالي من خلال حصول الحكومة على إيرادات إضافية في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح مما يزيد من إمكاناتها على الإنفاق العام وتمويل إقامة مشروعات البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي. [Ñ]

وقد أجريت عدة دراسات لبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي منها دراسة قسم شؤون الشركات عابر القوميات بالأمم المتحدة على 89 دولة خلال الفترة

آ- فاضل جمعة صالح، المشروعات المشتركة وفقًا لقوانين الاستثمار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،1984، ص 104- 105.

- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات اقتصادية مقارنة، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ط1، 2010، ص 248.

Ñ- إبراهيم العيسوي، مدى واقعية الإرسال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في مصر، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المهربين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1976م.

1986- 1989م، وأوضحت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ساهم بأكثر من 5% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لـ 35 دولة (39% من العينة). [Ï]

ثانيًا: الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل:

البطالة هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادرًا على العمل وراغبًا فيه ويبحث عنه، ولا يجد فرصة للعمل عند معدلات الأجور السائدة، ولاشك أن البطالة تمثل أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية التي ترى أنها تمثل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها إما في التخلص من البطالة، أو الحد من تفاقمها. [ ]

ولاشك أن أحد الأهداف الأساسية التي تتبناها الدول النامية في خططها الاقتصادية والاجتماعية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية بها هو زيادة مستوى العمالة ومن ثم التقليل أو الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم هذه الدول، إذ تعاني الدول النامية من البطالة بكافة أشكالها سواء كانت في صورة بطالة هيكلية والناتجة عن وفرة الأيدي العاملة غير المدربة وحدوث اختلال في التوازن بين عوامل الإنتاج المختلفة، أو بطالة احتكارية، أو بطالة مقنعة، ويؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية إلى خلق فرص عمل استثمارية حقيقية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، ورفع مستوى التوظف وزيادة الإنتاج من خلال استغلال الطاقات البشرية، فضلاً عن ذلك فإنه يترتب على تدفق الاستثمارات وممارستها لنشاط تدريب العاملين وتدريبهم. [Ñ]

هذا فضلاً عن نقل المهارات التنظيمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة رأس المال البشري، ورفع كفاءته في الدول النامية المضيفة، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في هذه الدولة. [Ò]

Ï- رسلان عبد الله الخولي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي(1971-1989)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1999م، ص153.

- كريمة كريم، جودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة المصرية، ط 1، 1997م، ص253.

Ñ- علي سعيد عبد الله عبد الحميد، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في ليبيا، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة عين شمس، 2013، ص42- 49.

Ò- علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال(1974- 1990)، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 1995، ص97.

وقد وضعت عدة اعتبارات وافتراضات تتناول كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة منها: [Ì]

1- وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق علاقة تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها التي ينشأ عنها خلق فرص جديدة للعمل.

2- دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية – صناعية وخدمية...الخ، وبالتالي يؤدي إلى خلق فرص عمل.

3- توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطات مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق التي تنشأ في تلك الاستثمارات.

كما ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في مستوى العمالة وبالتالي زيادة في الأجور، ومن ناحية أخرى قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل الحصول على خدمات معينة أو استئجار أراضي أو مباني أو غيرها. [ ]

وتؤكد الدراسات الحديثة التي أجريت على حالة الدول المتقدمة المستقبلة للاستثمارات الأجنبية، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمت بواسطة الشركات عابرة القارات قد ساهمت في زيادة حجم فرص العمل في الدول الصناعية المتقدمة بنسبة تتراوح ما بين 10-15% من الحجم الكلي لفرص العمل المتاحة في هذه الدول باعتبارها دولاً مستقلة. [Ñ]

Ì- عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات والاستثمارات الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2012، ط1، ص73- 75.

- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات اقتصادية مقارنة، مرجع سابق، ص249.

Ñ- نزيد عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق ص414.

ثالثًا: الاستثمارات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات:

إن ميزان المدفوعات لدولة ما يعرف بأنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة واحدة. (Ì)

ولاشك أن ميزان المدفوعات يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد القومي، نظرًا لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات الاقتصادية (المالية والنقدية) التي تتخذ في دولة ما بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة، فالبيانات والإحصاءات التي يتضمنها ميزان المدفوعات تعتبر أداة لتغيير وتقييم العديد من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، وهذا ما يمكن أن يؤدي براسمي السياسة الاقتصادية إلى تغيير مضمون ومحتوى وأدوات سياستهم الاقتصادية، فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يدفع الدولة إلى اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لتخفيف العجز، كتخفيض الإنفاق العام عن طريق رفع سعر الفائدة مثلاً، وذلك لتقليل الإنفاق على الواردات الأجنبية، وربما تحييد وربما تخفيض هذه الواردات وفرض قيود على رأس المال حماية ودفاع عن قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية. ( )

وعلى الرغم من عدم توافر الدراسات والإحصائيات حول تأثير الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات بالبلدان النامية المضيفة، فإنه يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان النامية المضيفة نظرًا لأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضًا للتصدير. (Ñ)

ومن جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعًا قابلة للتصدير، ويتوقع أن تكون هذه السلعة في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها، ولاشك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات

Ì- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط3، 1989، ص89.

- محمد رئيف سعد عبدة، الاقتصاد الدولي في مصر والتكتلات الاقتصادية، دار الثقافة العربية 1977م، ص25.

Ñ- وسام مجدي عطية، الآليات القانونية و الاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص83.

التسويقية العالمية يجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الأخرى وبالسعر الملائم، وهذا يساهم في تحسين ميزان المدفوعات. [Ï]

وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية من شأنها أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان النامية المضيفة إلا أنه من الصعب التعميم بأن هذه الاستثمارات لها أثر إيجابي على ميزان المدفوعات في كل الدول المضيفة، فالأمر يختلف من دولة لأخرى، وهذا يعني أن هناك عوامل يجب أخذها في الاعتبار عن دراسة أو قياس أثر الاستثمارات الأجنبية ليس فقط على ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة، بل أيضًا على أهدافها الخاصة بالتطوير والتحديث التكنولوجي والعمالة على سبيل المثال، فضلاً عن السياسات العامة التي تتبناها الدول المضيفة اتجاه الاستثمارات الأجنبية. [ ]

رابعًا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، عن طريق إنشاء المشاريع المملوكة للمستثمر الأجنبي أو الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال الوطني العام فيه والخاص، في مجال الصناعات الاستخراجية أو التمويلية والخدمية أو عن طريق مشاريع وعمليات التجميع في تلك الاقتصاديات. [Ñ]

وتعرف التكنولوجيا بأنها من الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عملية الإنتاج[Ò]، أو هي دراسة مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج وإقامة الآلية اللازمة الإنتاجية. [Ó]

Ï- المرجع سابق ص84.

- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1989م، ص217.

Ñ- علي سعيد عبد الله عبد الحميد، أثر الاستثمار الأجنبي، على النمو الاقتصادي في ليبيا، مرجع سابق، ص52.

Ò- محمد حلمي مراد، دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 349، يوليو1972، ص5.

Ó- علي علي حبيش، استيعاب التكنولوجيا وتحديات مصر، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي 1992م، ص65.

وهناك ما يعرفها بأنها: العملية الاجتماعية الهادفة إلى استخدام المعرفة العلمية في تطوير قوى الإنتاج. [ï]

وتلعب التكنولوجيا دورًا بارزا في إستراتيجية التنمية التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية، ورغبة من البلدان النامية في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وسعيًا منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير من هذه الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذب الشركات عابرة القارات كأحد وسائل بلوغ هذا الهدف المشار إليه.[ ]

ويمكن للاستثمارات الأجنبية التأثير من خلال نقل التكنولوجيا على اقتصاد البلد المضيف من خلال اتجاهين[Ñ]:

الأول: الأثر المباشر ويكون ذلك من خلال عملية نقل التكنولوجيا والمهارات وإدارة(Know - how) وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

الثاني: أثر غير مباشر حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز نقل التكنولوجيا من خلال خلق منافسة بين المنشآت المحلية والأجنبية، بمعنى أن المنشآت المحلية تسعى إلى تحسين مستوى التكنولوجيا.

ولذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد مصدرًا جيدًا وفعالاً لنقل التقنيات– التكنولوجية الحديثة إلى البلدان النامية المضيفة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المضيفة، وهذا ما حدث في الصين، حيث تعتبر علاقتها بالشركات الكبرى خير تأكيد لهذه الميزة، وبالتالي يساهم في رفع كفاءة العمال في الدول المضيفة، حيث تتميز الآلات والمعدات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي بتدريب العمال على

آ- محمد عبد الشفيع، التطور التكنولوجي والاعتماد على الذات في التجربة الصناعية المصرية 1970– 1980، أحد بحوث المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، القاهرة 26– 28 مارس، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1984م، ص158.

- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات، مرجع سابق ص201.

1- Al- Arabya, lames Mohammed (2009): Eurpean Direct Investment to the Energy sector in Egypt in the period from the year 1996 to 2006, master's degree, Faculty of cconomics and political science, Cairo, university.

المشار إليه:

علي سعيد عبد الله عبد الصمد، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في ليبيا، مرجع سابق، ص53.

استخدام هذه الآلات والمعدات مما يزيد من مستوى مهاراتهم وكفاءاتهم وينعكس ذلك بشكل إيجابي على معدل انتاجاتهم.(Ï)

خامسًا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية الاقتصادية:

يقصد بمفهوم التنمية الاقتصادية: أسلوب التوصل إلى النمو الاقتصادي، أي دخول الاقتصاد الوطني مرحلة النمو السريع والمطرد بهدف تحقيق زيادة في كل من معدل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية ويرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم في تدعيمه، ويساهم في تحقيق وإزالة أي عقبات أو معوقات تقف في هذا الاتجاه( ).

وعرفها البعض بأنها: عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة.(Ñ)

وعرفها البعض الآخر بأنها: الإجراءات والجهد الذي يبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي.(Ò)

وعند الحديث عن التنمية الاقتصادية تثار قضية التفرقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ويميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وذلك نظرًا لصعوبة وضع تعريف للتنمية يكون محل اتفاق من الجميع.(Ó)

ويتجه البعض إلى التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تعني تدخلاً إراديًّا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد وعلاج ما يعتريه من خلل، وهي تؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج القومي دون تغيير

(Ï) صلاح زين الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية، أحد أبحاث المؤتمر السنوي السادس لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، القاهرة، 26-27 مارس 2002، ص32.

- السيد أحمد عبد الخالق، إبراهيم عبد الله عبد الرءوف، سياسات الإصلاح الضريبي والتنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، كلية الحقوق جامعة المنصورة، 2013، ص19.

Ñ- كامل بكري، مبادء الاقتصاد، الدار الجامعية. الاسكندرية، 1988م، ص529.

Ò- عصام البدراوي البرعي، مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط، مكتبة أم القرى، المنصورة، 1977م، ص21.

Ó- وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص26.

إرادي في عمل وأداء الاقتصاد، وهو يحدث في المجتمعات على مر الزمن، ويؤدي إلى النمو الطبيعي لها.[1]

وهناك رأي آخر يرى أن إصلاح النمو الاقتصادي يستخدم للإشارة إلى مظاهر التقدم الاقتصادي أو دلائله، وعلى الأخص الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أو متوسط الدخل، أما اصطلاح التنمية فيستخدم للإشارة إلى التغييرات الأساسية التي تؤدي إلى إحداث التقدم وعلى الأخص التغير في البنيان الاقتصادي الذي يصاحب عادة نمو الدخل الحقيقي في المدى الطويل، كالتغير في نسبة الناتج الصناعي أو الزراعي أو الناتج من قطاعات الخدمات إلى مجموع الناتج القومي.[2]

وتبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية في أنها تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي سد فجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، والعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه، وبالتالي زيادة صادرات البلدان النامية، وهذا يساهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية.[3]

لذلك سعت الدول النامية إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتشجيع انتقال هذه الاستثمارات إليها.[4]

ويمكن القول بأن استقدام الاستثمارات المباشرة إلى البلدان النامية يمكن أن يلعب دورًا حيويًا في التنمية الشاملة في البلدان النامية إذا تمكنت هذه البلدان من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، خاصة أن هذه الاستثمارات تعتبر مصدرًا جيدًا للحصول على رؤوس الأموال التي تمثل محورًا أساسيًا لأي برنامج تنموي في البلدان النامية.[5]

1- فرج عبد العزيز عزت، محمد عبد الصبور محمد علي، التنمية الاقتصادية والاصلاح الاقتصادي، بدون دار نشر، 1995م، ص7.

2- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية الإسلامية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، 1993م، ص371.

3- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص465.

3- Padma Mallmpally and karl P. Savavnt: for Eigu Direct Infesment in developing Countries, op. cit. p. 37.

المشار إليه:

وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص87.

5- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص127.

المطلب الثاني

الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب على سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية، فإن هناك أعباء وآثار سلبية تترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية المضيفة ، تتمثل في مدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ضياع بعض الموارد المالية على الدولة المضيفة، زيادة الاستهلاك، ارتفاع معدلات التضخم، تلوث البيئة، والسيطرة على اقتصاديات الدول النامية المضيفة.

لذا سيتضمن هذا المطلب الآتي:

أولاً: الآثار السلبية المتمثلة في ميزان المدفوعات.

ثانيًا: الآثار على أنماط الإنتاج والاستيراد وتوزيع الدخل.

ثالثًا: الآثار على التجارة الخارجية.

رابعًا: الآثار البيئية.

خامسًا: الآثار على معدلات التضخم.

أولاً: الآثار السلبية المتمثلة في ميزان المدفوعات:

حيث يشير البعض أنه على الرغم من الآثار الإيجابية الأولية المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية على موازين المدفوعات، نظرًا لزيادة حصيلة النقد الأجنبي التي تصب للدولة في حساب العمليات الرأسمالية، إلا أنه سرعان ما تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، حيث نجد أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوق تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع العوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك إلى الخارج، ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، وكذلك تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.[آ]

وإذا كانت هذه هي الصورة بالنسبة لأعباء مدفوعات تمويلات أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج، ومدفوعات نقل التكنولوجيا التي تستخدمها هذه الاستثمارات، فكيف تكون الصورة إذا ما علمنا بأثر الضخامة النسبية لرأس المال المستخدم في هذه الاستثمارات، وارتفاع سعر الفائدة في الأسواق العالمية لرأس المال وارتفاع أجور العاملين والخبراء والفنيين في هذه الأسواق، فإنه يمكننا تصور مدى ضخامة تحويلات استعادة رأس المال وكذلك مدفوعات الفائدة عليه بالإضافة إلى تحويلات العاملين والخبراء الأجانب لجزء من مرتباتهم إلى ذويهم بالخارج، الأمر الذي من شأنه تضخم من إجمالي مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية ويجعلها عبئًا لا يستهان به على كاهل البلدان النامية المستضيفة لها.[ ]

ثانيًا: الآثار على أنماط الإنتاج والاستيراد وتوزيع الدخل:

إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات الضريبية تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلاد أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية، وقد تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين

آ- علي سعيد عبد الله عبد الحميد، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في ليبيا، مرجع سابق، ص56.

- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص485- 486.

المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني إلى منح المستثمرين مثل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات، مما يعني التضحية بالمزيد من الإيداعات الحكومية المحتملة.[Ï]

وقد قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 10% من إيرادات الموازنة الكلية لبعض الدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية يمكن أن تقل بسبب المزايا الضريبية باسم إجراءات تشجيع الاستثمار.[ ]

وقد يترتب على الشركات متعددة الجنسيات تشويهات لأنماط الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع الدخل فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الشركات متعددة الجنسيات هي سلع وخدمات من نوع خاص تحقق الربح السريع لأنه يتناسب مع حاجات وأذواق الفئة من المستهلكين ذات الدخل المرتفع، كذلك بأن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين، بل أنه قد يؤدي إلى تناقص القدرة على الادخار بسبب زيادة الإنفاق الاستهلاكي ويظهره في هذا الصدد خطورة الإعلانات وتأثيرها القوي على المستهلكين حيث تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الشركات متعددة الجنسيات.

ولا يقتصر فقط الأمر هنا على تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك بل ويتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وتوزيعية يعمل في مجال الشركات متعددة الجنسيات ويحقق دخلاً مرتفعًا والفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي أيضًا فئة الأغنياء التي تزداد رفاهيتها، وهكذا يزداد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات[Ñ].

وتشير دراسة حول العلاقات القائمة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستهلاك الترفي المحلي في بلد نامٍ ذي زيادة سكانية واضحة، إلا أن الاستثمارات الأجنبية تحدث تشويهًا في نمط الاستثمارات المحلية، وترفع من حجم الاستهلاك الترفي في المجتمع، وعلى النحو الذي يقلل من حجم الادخار المحلي ويظهر ذلك في صورة واضحة في حال ما إذا كانت الاستثمارات

Ï- إبراهيم العيسوي: مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية ومساهمتها في التنمية في مصر، مرجع سابق، ص10.

- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص287.

Ñ- رجب إبراهيم إسماعيل، إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في معرفة صور المتغيرات العالمية، دراسة مبدئية "رسالة دكتوراه" غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003، ص174.

الأجنبية من ذلك النوع الذي ينتج السلع الاستهلاكية الفاخرة في السوق المحلية مثل السيارات الخاصة، وأجهزة التلفزيون وغير ذلك.(آ)

لذلك فإنه يتعين على الدولة قبل منح المشروعات الاستثمارية هذه المزايا والإعفاءات الضريبية أن تفحص الآثار التي يمكن أن يترتب على وجود هذه المشروعات، فهذه المشروعات يمكن أن تكون ذات أثر إيجابي على المستوى الاقتصادي، ولكن الأثر يكون سلبيًا على المستوى الاجتماعي خصوصًا اعتبارات ضياع الموارد المالية على الدولة.( )

ثالثًا: الآثار على التجارة الخارجية:

يرى فريق من الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون بديلاً للتجارة الخارجية، وقد يكون مكملاً لها، فإذا أسهمت الاستثمارات في تقديم موارد جديدة تؤدي إلى إنتاج سلع بتكلفة أقل من المستورد في الدولة المضيفة، فهذا يعتبر الاستثمار الأجنبي بديلاً للتجارة الخارجية، ويظهر ذلك أيضًا في حالة وجود موانع تحول دون زيادة التجارة الخارجية مثل مصاريف النقل والتسويق وصعوبة التطورات التكنولوجية والإدارية للمنتجين المحليين، وهنا يمكن عن طريق الاستثمار الأجنبي الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، وقد يصاحب هذا النشاط تكاليف عالية تفوق الفوائد منها نسبيًا، وذلك إذا قارن إمكانياتها بالإمكانيات الأخرى المتاحة، وتتمثل في استيراد مكونات السلعة المصنعة محليًا، ويؤدي ذلك إلى تصنيع ذو تكلفة عالية تحميها الجمارك من المنافسة العالمية في الأسواق المحلية في الدول المضيفة، كما يرى آخرون أن قوى المنافسة التي تتمتع بها الشركة متعددة الجنسية إزاء المنافسين المحليين غير عادلة وغير متكاملة وفي صالح الشركات متعددة الجنسيات.(Ñ)

فضلاً عن أن أغلب الصناعات التي تقوم بها فروع تلك الشركات العاملة على الدول النامية، إمَّا صناعات ثانوية بسيطة أو صناعات تجميعية، وبالتالي فإن الفائدة الحقيقية التي تعود على الدول النامية من هذه الصناعات هي فائدة ضئيلة نسبيًا لأنها لا تمثل أكثر من مجرد صناعات تجميعية هدفها الأساسي ليس التكامل مع الأنشطة والصناعات الأخرى داخل الاقتصاد القومي، وإنما هدفها الأساسي هو التكامل مع فروع الشركة الأم.

آ- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص85.

- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص287– 288.

Ñ- محمد نظير محمد بسيوني، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986، ص171.

وكذلك فإن الدولة المضيفة لا تستطيع إجبار تلك الفروع التي تعمل بها على زيادة صادراتها لتحسين وضع ميزان المدفوعات بها، وذلك لأن صادرات الفرع محددة من الخارج من قبل الأم.[Ä]

رابعًا: الآثار على البيئة:

البيئة هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها، والتلوث البيئي هو كل تغيير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية ولا تستطيع الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها.[ ]

وتعتبر مشكلة التلوث البيئي من المشاكل التي تشغل بال العالم سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي، نظرًا لما يترتب على هذه المشكلة من آثار ونتائج تضر بالسكان وتحد من درجة التقدم المرجو، والذي ترجع مشكلته إلى عدة أسباب من أهمها: التزايد السكاني الرهيب خاصة في البلدان النامية، التقدم الصناعي في الدول، وزيادة درجة التقدم التكنولوجي.[Ñ]

بالإضافة إلى هذه الأسباب فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن يكون لها آثار سلبية على البيئة، نظرًا لأن هذه الاستثمارات تتركز في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توظيفها في بعض الأنشطة أو الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الإستراتيجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيماوية وصناعة

Ä- علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال (1974– 1990)، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 1995.
المشار إليه:
علي سعيد عبد الله عبد الحميد، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في ليبيا، مرجع سابق، ص58.
- محمد عبد القادر الفقي، البيئة ومشاكلها وقضاياها، وحمايتها من التلوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م، ص14، منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م، ص35.
المشار إليه: وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق ص91.

Ñ- محمد محروس إسماعيل وآخرون، مدخل إلى اقتصاديات الموارد والبيئة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1999م، ص391– 392.

الأسمنت والأسمدة بدلاً من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات من دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوفر في البلدان النامية[Ï].

كما أن الاستثمارات الأجنبية عند انتقالها إلى البلدان النامية تصطحب معها أحدث التكنولوجيا التي تستخدمها في أنشطتها في هذه البلاد، وهذه التكنولوجيا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي، ذلك أنه كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما أدى ذلك إلى التوصل إلى طرق إنتاج أحدث والتوصل إلى استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي والتي تستخدم في تشغيلها أنواع جديدة من الطاقة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي كما هو الحال مثلاً عند استخدام الطاقة النووية، فهذا يؤدي إلى وجود نوع جديد من التلوثات التي تنتج أو تتخلف عن الآلات التي تعمل بهذه الطاقة، وهذا يزيد من حدة التلوث البيئي خاصة إذا لم تتخذ الإجراءات السليمة والعاجلة للتخلص من النفايات بالطرق الصحيحة.( )

وهكذا يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية وما تصحبه معها من تكنولوجيا متقدمة، مزيد من التلوث البيئي، وهذا يؤدي إلى مزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تنقل الاستثمارات الأجنبية أنشطتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، نظرًا للقيود المفروضة عليها في بلادها، ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية، وتعد ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة عن الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة.[Ñ]

خامسًا: الآثار على معدلات التضخم:

لاشك حول أن البلدان النامية تتسم بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني، ضعف مرونة الإنتاج، نتيجة لأن الجهاز الإنتاجي في هذه البلدان من الضعف بحيث لا يستجيب (لاسيما في الوقت القصير) لزيادة الطلب، الأمر الذي يؤدي إلى

Ï- إيهاب عز الدين نديم، فرج عزت، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، 1999م، ص22.

المشار إليه : علي سعيد عبد الله عبد الحميد، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في ليبيا، مرجع سابق، ص59.

- محمد محروس إسماعيل وآخرون، مدخل إلى اقتصاديات الموارد والبيئة، مرجع سابق، ص393.

Ñ- وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص92.

زيادة الطلب عن المعروض ووجود هذا الوضع يعمل على وجود اختناقات ويرفع الأسعار، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نظرًا لوجود سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان، محور الجهاز المالي بالبلدان النامية، وغير ذلك من العوامل التي تعمل على ظهور حالات من التضخم في البلدان النامية، ومع ذلك يجب أن لا ننسى أن أشكال التمويل الخارجي ومنها الاستثمارات الأجنبية تولد عند استخدامها وعند تسديد أعبائها ضغطًا خاصًا على الأسعار الداخلية بالبلدان النامية.(آ)

وفي واقع الأمر فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية على البلدان النامية تؤدي إلى إحداث موجات تضخمية تجتاح اقتصاديات هذه البلدان، فعندما تأتي تلك الاستثمارات لإنشاء مشروعات معينة في تلك الدول فإن تنفيذ تلك المشروعات عادة ما يتطلب جزءًا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي، كالإنفاق على البنية التحتية، وسوف يترتب على تنفيذ هذه المشروعات زيادة واضحة في القوة الشرائية داخل البلدان النامية في المراحل الأولى من تنفيذ تلك المشروعات، وبالتالي زيادة القدرة على الإنفاق، وبالتالي زيادة هذا الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجهًا إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجًا مباشرًا، وإنما إنتاجًا غير مباشر، كمشاريع البُنَى التحتية كالطرق والكباري والمستشفيات والمدارس وغيرها، وذلك نظرًا لتولد دخول نقدية وعدم تولد إنتاج يصاحب هذه الدخول.( )

ويتضح مما سبق أن حصاد التضخم في كل البلدان النامية يشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن التضخم يعرقل عملية التنمية، ويضع العقبات أمام التخطيط الاقتصادي، لذلك فإنه يتعين على الدول النامية أن تعمل على مكافحته، وذلك عن طريق اقتناص القوى الشرائية الزائدة في المجتمع، ويتم ذلك عن طريق زيادة الضرائب على الدخول المرتفعة، والقضاء على أوجه الاستهلاك الترفي، وفرض الرقابة الشديدة على الأسعار عن طريق منع المضاربة وإحكام الطوق حول عمليات السوق السوداء.(Ñ)

آ- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م، ص 391.

- المرجع سابق، ص393.

Ñ- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص495- 496.

المبحث الثاني

مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسبل مواجهتها من طرف المستثمر

يلاحظ على الاستثمار الأجنبي المباشر أنه على الرغم من آثاره الإيجابية والسلبية السابق الإشارة إليها، إلا أنه يحمل مخاطر وأعباء، فلكل استثمار مخاطره وهي مختلفة ومتنوعة باختلاف وتنوع الاستثمار سواء من حيث حجمه أو موقعه، أو مجال نشاطه أو امتداده الجغرافي...الخ، والحديث على مخاطر الاستثمار الأجنبي على هذا النحو ليس من اهتمامنا، لذلك سنكتفي بذكر أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر الأجنبي[آ].

لذا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:.

المطلب الأول: مخاطر الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المستثمر.

آ- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال (1996-2005)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2008، ص127.

المطلب الأول

مخاطر الاستثمار الأجنبي

لكل استثمار مخاطره، فهي مختلفة ومتنوعة باختلاف وتنوع الاستثمار، سواء من حيث حجمه أو موقعه أو مجال نشاطه أو امتداده الجغرافي.

لذا سيتم تقسيم هذه المخاطر إلى الآتي:.

أولاً: المخاطر السياسيـة:

تعرف المخاطر السياسية بأنها الأوضاع والإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تحد من نشاطه أو تمنعه مؤقتا بصفة نهائية، أو النزع التعسفي لملكية التأميم وهو أشد هذه الأخطار.

وتختلف هذه المخاطر من بلد لآخر، وهي ثلاثة أنواع:

. مخاطر تؤثر على الأرواح والممتلكات، ومخاطر تؤثر على التشغيل، وأخرى تؤثر على العمليات المالية لتمويل الأرصدة[آ].

وعادة ما يتعرض الاستثمار الأجنبي إلى هذه المخاطر نتيجة تغيير النظام الحاكم وما قد يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية والاقتصادية للنظام الجديد، والمخاطر الناجمة عن حالات عدم الاستقرار مثل: حوادث الشغب، حوادث العنف والإرهاب.

كذلك قد تدفع الشركة الدولية ثمن سوء العلاقات بين دولتها وبين الدولة المضيفة.

والجدير بالذكر أن بعض الاتفاقيات الدولية والإقليمية أو القرارات الأهمية تعرقل نشاط الشركات الدولية في بعض الدول أو في بعض مجالات النشاط، فدول جامعة الدول العربية وقعت على اتفاقية تحرم التعامل مع الشركات الإسرائيلية وتقاطع أي شركة أجنبية تتعامل مع إسرائيل، وقد اضطرت شركة ماكونالدز في أغسطس 1999 إلى إغلاق فرع لها أنشأته داخل مستوطنه إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد أن هدد العرب بوقف التعامل مع شركة ماكونالدز[ ].

ولنتذكر الحصار الاقتصادي على ليبيا والعراق وعلى دول أخرى يمنع تعامل الشركات الدولية مع هذه الدول في حدود ما ينص عليه قرار الحصار، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية

آ- عطية طاهر مرسي، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2000، ص138.

- عطية طاهر مرسي، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص132-133.

تمنع شركاتها الدولية النفطية من التعامل مع إيران، وكذلك ما حصل في بعض الدول في ظل ثورات الربيع العربي وخصوصاً ليبيا وسوريا، وليس لنا المقام لعرض كل الأخطار السياسية التي تعرقل انسياب الاستثمار خارج حدود الوطنية، وإنما التأكيد على أنه لا توجد دولة خالية من المخاطر السياسية، كما أن مصدر هذه المخاطر ليس بالضرورة والدوام هو البلد المضيف للاستثمار، فقد يكون البلد المصدر للاستثمار هيئة إقليمية أو دولية مثل جامعة الدول العربية أو منظمة الأمم المتحدة أو الهيئات التابعة لها هي مصدر هذا النوع من الأخطار[Ì].

وتعاني الشركات الأمريكية بصفة خاصة، والشركات الغربية بصفة عامة من آثار السياسات السلبية لحكوماتها من تاريخي الاستعمار البغيض، وكثيراً ما تتعرض هذه الشركات في دول عديدة لأعمال عنف وتخريب رداً على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، أو رداً على التاريخ السياسي السلبي الطويل لهذه الحكومة في المنظمة العربية[ ].

وتتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات الاستثمار، وهناك كثير من المخاطر القانونية في مجال الاستثمارات الأجنبية، تتبع ببساطة تلك المخاطر من عدم القدرة على التنبؤ بالنظم القانونية والتنظيمية الأجنبية، ويحدث ذلك من خلال أساليب متعددة، نذكر منها[Ñ]:

1 – المصادرة:

وهي الشكل السياسي الأكثر خطراً في مجال الاستثمار الدولي المباشر أو غير المباشر وهو مصادرة الممتلكات، وهذا ما يحدث عادة عندما تستحوذ الحكومة على ملكية الاستثمار لأغراضها الخاصة، أو تقوم بتوزيعه على المستثمرين المحليين ذوي القطاع الخاص، فالاستيلاء على النفط وغيرها من الثروات المعدنية هو مثال كلاسيكي للمصادرة المباشرة، أما المصادرة غير المباشرة فيمكن أن تحدث تدريجياً على حقوق ملكية المستثمرين الأجانب من خلال تعرضها للتآكل في مجموعة متنوعة من الطرق.

2 – الحماية القانونية وسبل الانصاف:

شكل آخر ذو خطر كبير في مجال الاستثمار الدولي، هو عدم وجود الحماية القانونية وسبل انصاف ملائمة، ففي كثير من المجالات قد لا تكون هناك سلطة قانونية واضحة مع أي

Ì- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص128.

- عطية طاهر مرسي، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص139.

Ñ- سيف هشام صباح فخري، الاستثمار الدولي والمخاطر، بدون دار نشر، 2010، ص39.

اختصاص لتصحيح المظالم، قبل المصادرة، وفي حالات أخرى قد تفتقر السلطة إلى القدرة على صياغة أو فرض حل مناسب.

فالرقابة على نتائج (غوغل) للبحث في الصين الذي حصل مؤخراً هو خير مثال على الحالة التي لا يوجد فيها علاج قانوني واضح، حتى عندما تتوفر مثل هذه الحماية، فإنها تكون مكلفة وتستغرق وقتاً أطول.

ثانياً: المخاطر الاقتصادية:

يعد الاستقرار الاقتصادي للدولة أمراً مهماً في اجتذاب رأس المال الأجنبي إليها، لأنه بطبيعته يبحث عن الأمان والطمأنينة، ولن يتسنى له مزاولة الاستثمار إلا في ظل ظروف اقتصادية مستقرة، لذا فإن عدم وجود استقرار اقتصادي يشكل بالضرورة عائقاً مهماً في مواجهة الاستثمار الأجنبي[Ä].

وتشمل هذه المخاطر على المخاطر التجارية، وأخرى ذات الطبيعة المالية.

1 – المخاطر التجارية: يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي فيما يلي[ ]:

أ) خطر العائد على الاستثمار: يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، وينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحقق في البلد الأصل حتى يغطي المخاطر الأخرى، غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغييرها بسرعة يجعل توقعات العائد المستهدف مضطربة.

ب) خطر المنافسة: قد يكون رافع المستثمر إلى الاستثمار خارج وطنه هو الهروب من المنافسة المحلية، إلا أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصل حاضراً ومستقبلاً.

فالشركات الدولية تفضل الدخول إلى السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، وتهرب عادة من الأسواق التي تفتقد فيها ذلك، وعلى الشركة أن تضع في حسبانها حاضراً ومستقبلاً مركزها التنافسي[Ñ].

Ä- السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص133.

- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص129.

Ñ- عطية طاهر مرسي، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص198.

ومن الأخطار التنافسية التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي الإجراءات التمييزية التي يتخذها البلد المضيف للاستثمار لفائدة البلد المحلي، مما يحسن في الوضع التنافسي لهذا الأخير على حساب المستثمر الأجنبي، وهذه أمور يحتمل وقوعها في المستقبل ومن الصعب مواجهتها.

ج) قيود الاستيراد: قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار إلى الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية، وقطع الغيار غير المتوفرة من السوق المحلي، أو قد يضع البلد حدود كمية للواردات من بعض المواد أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض النظر عن أسعارها وجودتها، وكل هذه الحالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الإنتاج مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة.

2 – المخاطر المالية:

وهي المخاطرات التي تؤثر سلباً على الوضع المالي والمستقبلي للمستثمر ومنها[آ]:

أ) خطر منع تمويل الأرباح إلى الخارج أو استرجاع رأس المال المستثمر:

أو تقييدها مما يفقد المستثمر الأجنبي تحقيق هدفه الأساسي، ففي حالة المنع الكلي أو الجزئي يصبح هذا المستثمر ملزماً بإعادة استثمار أرباحه في نفس البلد أو اللجوء إلى طرق غير قانونية لتمويل أرباح استثماراته إلى بلدان أخرى أو إلى بلده الأصلي بحسب ما يناسبه.

ب) خطر سعر الصرف: ويسمى أيضاً بخطر الترجمة، وهو الخطر الذي تتعرض له الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة التحركات غير الملائمة في معدلات تبادل العملات الأجنبية، وذلك عندما يكون لديها أصول وعليها التزامات ذات أجيال متوسطة وطويلة مقومة بعملات الدول المضيفة لاستثمار تلك الشركات، ويشير هذا المفهوم بشكل محدد إلى حقيقة وهي أن الشركة متعددة الجنسية عليها أن تترجم قيم أصولها والتزاماتها المذكورة بعملة الدولة المضيفة للاستثمار إلى عملة الدولة التي توجد بها الشركة الأم في نهاية كل سنة، وقد ينشأ من حوزة الترجمة خسارة بالنسبة للشركة متعددة الجنسية وذلك إذا انخفضت قيمة عملة الدول المضيفة للاستثمار مقابل عملة الدولة التي يوجد بها مقر الشركة الأم( ).

آ- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص130.

- سيد أحمد عبد العاطي، العوامل التي تؤثر في اختيار موقع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تقييم تلك الاستثمارات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، السنة الثانية عشر، العدد الثالث والرابع، 1998، ص251.

فخطر سعر الصرف يتحقق عند انخفاض قيمة العملة في الدولة الأجنبية أما نتيجة لقرار الحكومة أو نتيجة للتضخم أو لغيره من العوامل، ويلحق هذا الانخفاض خسائر بالمستثمر الأجنبي، لأن هذا الأخير ينفق أموالاً حالاً وفق سعر الصرف الحالي ثم يسترجع أمواله أو عوائده مستقبلاً وفق سعر صرف المستقبل المجهول القيمة، ولهذا فإن تغير سعر الصرف انخفاضاً أو ارتفاعاً يؤثر سلباً أو إيجاباً على العائد المتوقع للاستثمار، ومن ثم فهو يحفز المستثمر على الاستثمار في الخارج حسب توقعاته المستقبلية لاتجاهات أسعار صرف عملات البلدان المرغوب الاستثمار فيها[Ï].

ج) الازدواج الضريبي على الأرباح المحولة: قد تخضع الأرباح المحولة من البلد المضيف للاستثمار إلى البلد الأصلي للمستثمر إلى ضريبة على الدخل للمرة الثانية في بلد هذا الأخير بعد ما تكون قد خضعت لنفس الضريبة في البلد الذي تحققت فيه هذه الأرباح، مما يقلص صافي أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر.

3 – المخاطر البيئية والاجتماعية:

تعتبر مشكلة تلوث البيئة من المشاكل التي تشغل بال العلماء، سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي، نظراً لما يترتب على هذه المشكلة من مخاطر ونتائج تضر بالسكان وتحد من درجة التقدم المرجو[ ].

والتلوث البيئي هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها[Ñ].

وترجع مشكلة التلوث البيئي إلى العديد من الأسباب، من أهمها: التزايد السكاني الرهيب خاصة في البلدان النامية، التقدم الصناعي في الدول، زيادة درجة التقدم التكنولوجي[Ò].

بالإضافة إلى هذه الأسباب فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تكون لها مخاطر على البيئة، نظراً لأن هذه الاستثمارات تتركز في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، مثل

Ï- هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادرة التمويل، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1998، ص484.

- محمد محروس إسماعيل، مدخل إلى اقتصاديات الموارد البيئية، مرجع سابق، ص391.

Ñ- منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص35.

Ò- محمد محروس إسماعيل، مدخل إلى اقتصاديات الموارد البيئية، مرجع سابق، ص393.

الصناعات الاستراتيجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيماوية وصناعة الاسمنت والأسمدة بدلاً من تطونها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوافر في البلدان النامية[Ì].

كما أن الاستثمارات عند انتقالها إلى البلدان النامية تصطحب معها أحدث التكنولوجيا التي تستخدمها في أنشطتها في هذه البلاد، وهذه التكنولوجيا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق التلوث البيئي، ذلك أنه كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي، كلما أدى ذلك إلى استخدام طرق إنتاج أحدث والتوصل إلى استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي والتي تستخدم في تشغيلها أنواع جديدة من الطاقة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي[ ].

لذلك نلاحظ أنه يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية مزيد من التلوث البيئي، وهذا التلوث يؤدي إلى مزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تنقل الاستثمارات الأجنبية أنشطتها الملوثة للبيئة من بلدانها إلى البلدان النامية، وذلك نظراً للقيود المفروضة عليها، ومن ثم تقوم بالتأثير سلباً على البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية، وتعد ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة من الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبين مخاطر وأضرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة[Ñ].

ولذا فإنه يتعين على حكومات هذه البلدان أن تتدخل لإلزام المستثمرين الأجانب باتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة، وأن تتخذ السياسة الحكيمة لحماية البيئة من التكنولوجيا غير الملائمة، ومن خلال هذه الأساليب يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة، أو ما سماه البعض تنمية البيئة[Ò].

وكذلك لا يمكن التغاضي عن بعض المخاطر والعوائق الاجتماعية، والتي تتمثل عموماً في كل ما ينجم عن الحرب والاضطرابات الداخلية والاجتماعية من أضرار تفضي في النتيجة

Ì- إيهاب عز الدين نديم، فرج عزت، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص22.

- محمد محروس إسماعيل، مدخل إلى اقتصاديات الموارد البيئية، مرجع سابق، ص393.

Ñ- إيهاب عز الدين نديم، فرج عزت، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص27.

Ò- محمد محروس إسماعيل، مدخل إلى اقتصاديات الموارد البيئية، مرجع سابق، ص394.

إلى إحداث عوائق ومخاطر على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى هذه الدولة، فرأس المال غير الوطني يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار وهو لذلك يحجم عن الانتقال إلى الدول التي يسودها التوتر وعدم الاستقرار، فضلاً عن ذلك فإن الحرب والاضطرابات الداخلية قد تلحق الخسائر والأضرار بالأصول المادية والأموال المستثمرة، كما أنها تؤدي من جهة أخرى إلى اتخاذ بعض الإجراءات القانونية من قبل الدولة في مواجهة هذه الأموال كالاستيلاء المؤقت عليها لمواجهة الظروف الاستثنائية، أو فرض بعض القيود القانونية ذات التأثير المباشر على نشاط المشروع الاستثنائي(Ì).

كما أن التغيير الذي يحدث في العادات والتقاليد والمحاكاة عن طريق الشركات (الموظفين والصناعات) نتيجة لتحول العمال من القرى إلى المدن والعمل مع الشركات الأجنبية، واكتساب هذه العادات، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف النسيج الاجتماعي والأوامر العائلية ضعفاً في الانتماء الوطني وهذا تلوث اجتماعي، وبالنتيجة يؤدي إلى التلوث بأشكاله الثلاث (تلوث – تدهور – اختلال توازن) في المفصل الاجتماعي ولاسيما الاقتصادي والسياسي عامة( ).

كما يعتبر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي من ضمن المخاطر الاجتماعية للاستثمار الأجنبي، وذلك لأن الفئة التي تعمل هذا تحقق دخلاً مرتفعاً، والفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي أيضاً فئة الأغنياء التي تزداد رفاهيتها، وهكذا يزداد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر( ).

كما يرى بعض المعارضين للاستثمار الأجنبي المباشر أن هذا الاستثمار يساهم في نقل أفكار وآراء وممارسات، بعضها مشروع والبعض الآخر غير مشروع، مما يؤدي إلى إفساد أخلاق وعقائد الدول المضيفة للاستثمار، وهذا الأمر الذي يؤثر سلباً على القيم والثروات الاجتماعية والثقافية( ).

Ì- السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مرجع سابق، ص140.

- سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط1، 2009، ص122.

Ñ- عصام عمر منذور، دور رءوس الأموال الأجنبية في تنمية صناعات التصدير في ظل تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2001، ص91.

Ò- عصام عمر منذور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص103.

المطلب الثاني

سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من طرق المستثمر

تتنوع وتتجدد سبل مواجهة مخاطر الاستثمار في النماذج بتنوع وتجدد هذه المخاطر التي يواجهها كل مستثمر خارج وطنه، وحسب الظروف التي قد تسمح باستخدام سبيل دون آخر، فهناك مخاطر يمكن الاحتياط لها، بينما هناك مخاطر أخرى لا يمكن الاحتياط لها وبالأخص المخاطر السياسية، فمعظم المستثمرين المعولين على اقتناع بأن المخاطر التجارية يمكن معالجتها بشكل فعال عند حدوثها، أما المخاطر السياسية فلا يمكن لأحد التحكم فيها، لذلك فإنهم لا يقيمون وزناً لأي عرض ما لم يتلقوا تأكيداً بأن المخاطر السياسية يمكن التحكم فيها، ويمكن الحد من المخاطر السياسية عن طريق تدابير عديدة من بينها أنواع الضمانات المختلفة[آ].

وفيما يلي نذكر بعض الطرق الممكنة الاستخدام في مواجهة المخاطر المالية [ ].

أولاً: سبل مواجهة مخاطر منع أو تقيد تحويل الأرباح:

وتتلخص هذه السبل في استحداث خسائر متعمدة أو تخفيض الأرباح إلى أدنى مستوى، وذلك باتباع عدة طرق منها:

1 – التلاعب بأسعار التحويل بين فروع الشركة الواحدة: حيث ترفع الشركة الأم أسعار صادراتها إلى فروعها من النماذج وتستورد منه بأسعار منخفضة، الشيء الذي يحدث خسائر في الفرع، وتحول أرباحه إلى الشركة الأم بطريقة غير مباشرة.

2 – تقديم فروض للفرع الأجنبي من طرف الشركة الأم بأسعار فائدة مبالغ فيها: وهذا حتى في حالة عدم احتياج الفرع الأجنبي للقروض، ولكن الهدف منه هو خلق أعباء إضافية تؤثر سلباً على النتيجة النهائية لهذا الفرع.

3 – استرجاع فروض حية تخفض قيمة عملة بلد الفرع الأجنبي: وهذا يحمل الفرع الأجنبي خسائر صرف معتبرة، وبالتالي التخفيض في نسبة أرباحه.

آ- رزاقي حسين، تمويل مشروعات النفط والغاز في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، جوان 1996، ص2.

- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص131.

ثانياً: سبل مواجهة خطر سعر الصرف:

يتعرض المستثمر الأجنبي لخطر سعر الصرف، المتمثل في انخفاض قيمة عملة البلد المضيف للاستثمار اتجاه العملات الأخرى، وبهدف التخلص من الآثار السلبية لهذا الخطر يلجأ المستثمر إلى عدة سبل منها:

1 – العقود الآجلة أو المستقبلية: تجرى هذه العقود في السوق المستقبلية وهي سوق تتعامل في أصول غير حاضرة يتفق على تسليمها في تاريخ لاحق[Ï]، والعقود الآجلة على العملة وسبله لمواجهة تقلبات سعر الصرف، بحيث يمكن للمستثمر الأجنبي الذي يوقع انخفاض قيمة عملة البلد المضيف لاستثماره مستقبلاً أن يبرم عقداً آجلاً أو مستقبلاً، يتم بموجبه الاتفاق على بيع هذا المستثمر لعملة البلد المضيف في تاريخ لا حق وفق سعر الصرف وقت إبرام هذا العقد.

فإذا كان مستثمراً يابانياً في الولايات المتحدة الأمريكية يتوقع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني في المستقبل عندما يرغب في تحويل عوائداً استثماره إلى بلد اليابان، يمكنه إبرام عقد آجل (مستقبلي) لبيع الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني عند حلول تاريخ تنفيذ العقد على قيمة المبلغ المحول من الدولار إلى الين وفق سعر الصرف المحدد في العقد وليس وفق سعر الصرف الحاضر بين إجراء عملية التحويل، فإذا انخفض فعلاً – سعر الصرف وفق توقعات هذا المستثمر يكون قد تجنب هذا الخطر من خلال العقد الآجل، غير أنه يتطلب استخدام هذه العقود وجود سوق منظمة لذلك وهي البورصة التي تتعامل مع هذا النوع من العقود[ ].

2 – مبادلة العملة الأجنبية: ويقصد بها الترتيبات بين طرفين لتبادل عملة بعملة أخرى في تاريخ مقبل، بسعر صرف يحدد عند التعاقد[Ñ]، فإذا رغبت الشركة تقديم مبلغ مالي بالدولار لأحد فروعها في بلد آخر بشرط استرجاعه بعد نصف سنة مثلاً، فقد تسترجع الشركة الأم بعد انقضاء هذه المدة نفس المبلغ إذا بقى سعر صرف ثابتاً، أما إذا تغير فتسترجع مبلغاً أكبر أو أقل، فإذا توقعت أنها ستسترجع مبلغ ~أقل يمكنها إبرام اتفاق مع بنك أو مؤسسة أخرى تضمن بمقتضاه الشركة الأم الحصول بعد نصف سنة على نفس المبلغ المدفوع حالاً بغض النظر عن سعر الصرف وقت إبرام أو تنفيذ العقد.

Ï- عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص475.

- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص132.

Ñ- هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التحويل، مرجع سابق، ص485.

وفي محاولة بعض الدول تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال الحد من مخاطر تغير سعر صرف عملتها، فقد عمدت بعض الحكومات من خلال بنوكها المركزية إلى إجراء ترتيبات المبادلة، أي تتعهد برد المبالغ بذات العملة ولا يتم ذلك من خلال الشركة والبنك المركزي، بل من خلال البنك المركزي في كلا الدولتين، ولعل ترتيبات المبادلة تعد ذات أهمية في حالة العملات التي لا توجد لها سوق آجل أو سوق عقود مستقبلية يحقق الحماية المنشودة، أو عندما تضع الدولة الأجنبية قيوداً على مبادلة عملتها[آ].

3 – العقود المتوازنة: وتسمى أيضاً بالقروض المتوازية وهي تلك العقود التي تبرم بين شركتين مختلفتين يقعان في بلدين مختلفين.

ويستخدم هذا الأسلوب عند تعرض أسعار صرف العملات المعنية إلى تقلبات كبيرة وأيضاً في حالة وجود قيود على تمويل العملات بين الدول.

4 – تعديل نظام المعاملات التجارية والمالية بين فروع الشركة الواحدة: ويكون هذا ممكن عندما تمتلك شركة واحدة لفرعين في بلدين مختلفين على الأقل.

ويكون هذا الأسلوب متاح للشركات التي تمتلك فروع في عدة دول ولها إطارات قادرة على التنبؤ بمثل هذه الأوضاع واتخاذ الإجراء المناسب في حينه، أما المستثمرين الذين لا يملكون أكثر من استثمار واحد فلا يمكنهم استخدام هذا الأسلوب.

5 – أساليب أخرى : نظراً لتنوع أخطار سعر الصرف التي تؤثر على كافة عناصر التدفقات النقدية الصادرة والواردة، فإنه يمكن اللجوء إلى أساليب متنوعة حسب الحاجة وفي الآجال المناسبة.

فإذا انخفض سعر صرف عملة دولة ما، فتكون آثار ذلك متعاكسة بين الديون الناتجة عن عمليات الاستيراد والاقتراض من الخارج من جهة والحقوق الناشئة عن عمليات التصدير وإقراض أطراف من الخارج من جهة أخرى، حيث ستسدد هذه الديون بمبالغ أكبر وفي نفس الوقت ستقبض الحقوق بمبالغ مما يمكن إحداث التوازن بين الآثار السلبية ونظيرتها الإيجابية لهذا الخطر.

وفي هذا الإطار يلجأ المستثمر الأجنبي إلى بعض العمليات التي تخفض أو تحد من الآثار السلبية وتزيد أكثر من الآثار الإيجابية ومنها:

آ- هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصدر التحويل، مرجع سابق، ص486.

أ – طلب فروض أكثر بالعملة التي يتوقع انخفاض سعر صرفها.

ب– تخفيض الرصيد النقدي من العملة التي يتوقع انخفاض سعر صرفها باستخدام استثمار استثنائي في المخزون السلعي أو في غيره من الأصول الحقيقية.

ج – تسريع أو تأجيل بعض لتحويلات بالعملات الصعبة، وذلك لتنسيق المدفوعات التي تجري بالعملات الصعبة المنخفضة وتأخر المقبوضات حينما تكون قيمة العملات المعنية باتجاه الارتفاع في سوق الصرف[1].

ويضيف ليفى وسادنت أن الكثير من الشركات الدولية تحتفظ برصيدها النقدي من صورة محفظة تتضمن العديد من العملات الأجنبية، إضافة إلى بعض الأوراق المالية الأجنبية السهلة التسويق، مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول، والسندات الأجنبية مرتفعة الجودة والإيداع في سوق العملات الأوروبية، وهو سوق رأس المال والنقد الدولية والذي يتمكن من مجموعة من البنوك الأوروبية التي تتعامل بعملة معينة[2].

1- Boukrami sid Ali Vade – Mecum de la Finance, Office des publications univ‌ٹrsitaires, Alger , 1992, p , 174.

المشار إليه:

عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصادي الجزائري، مرجع سابق، ص133.

2 -Levy H,et Sanarat M, capital investment and Financial decisions, N.J: prentice-Hall, 1986, p663.

المشار إليه:

هندي منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص489.

الخـاتمـة

ركز هذا البحث على دراسة آثار ومخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسبل مواجهتها ومدى مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في إطار التنافس الدولي الحاد على توطين هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة لها، وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات ايجابية على النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي بوجه عام.

ولقد تبين من خلال هذا البحث أن غالبية الدول وخاصة النامية منها، تعاني الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية ،التي تحول دون حصولها على تدفقات من الاستثمارات الأجنبية تتوافق والإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة في هذه البلدان ،ولتثمين هذه الإمكانات وتحويلها إلى نقاط قوة يتعين على هذه الدول وضع وتطبيق السياسات المناسبة التي تساهم في جذب هده الاستثمارات اليها، كما يمكن لهذه الدول الاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت الحصول على قدر هام من الاستثمارات الأجنبية على الرغم من قلة إمكاناتها .

حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة، وقد أثبت مرونته في العديد من المرات مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات رءوس الأموال الأجنبية، كما أن التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة تتوقف على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما هناك العديد من الدول أخفقت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، ويعزى هذا الإخفاق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات التي تشترك فيها الدول، ولعل أهمها مشكلة الفساد والبيروقراطية، وانعدام الشفافية، التداخل في صلاحيات الهيئات المكلفة بالاستثمار، مشكلة العقار الصناعي وارتفاع تكلفته، وقلة الأراضي الموجهة للاستغلال، فضلا عن عدم توفر القنوات التمويلية الملائمة، وهيمنة السوق الموازية على الأنشطة الاقتصادية .

وأخيرًا حتى تتمكن الدول من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وتفعيل إمكاناتها الكامنة والفرص الاستثمارية المتاحة غير المستغلة، وتخطي العقبات التي تقف عائقا دون انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها، يري الباحث تقديم مجموعة من الاقتراحات، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية ومختلف الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وربطها بالأولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على استهداف القطاعات المراد تنميتها.

2- الاستفادة من تجارب بعض الدول التي استطاعت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

3- دعم الاستقرار الاقتصادي السياسي والاجتماعي والقانوني لترسيخ المناخ الآمن للاستثمارات.

4- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

5- توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الإنترنيت وبعدة لغات، تشمل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ودليل للاستثمار في الدول المعنية.

6- الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية والتي تمثل عنصرا مهما في المحددات التكميلية والمساعدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ربط التكوين الجامعي مع متطلبات سوق العمل.

7 - ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، واستكمال برامج الخصخصة باعتبارها قناة من قنوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1 -السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي – المعوقات والضمانات القانونية – مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.

2 -السيد أحمد عبد الخالق إبراهيم عبد الله عبد الرءوف، سياسات الإصلاح الضريبي والتنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2013.

3 -السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية الإسلامية – التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، 1993.

4 -رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

5 -سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط3، 1989.

6 -سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

7 - سيد توفيق عبد : النظرية والتطبيق ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1988م.

8 -سيف هشام صباح الفخري، الاستثمار الدولي والمخاطر، بدون دار نشر، 2010.

9 - عبد السلام أبو قحف : الاقتصاديات والاستثمارات الدولية ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، الطبعة الأولي ، 2012م.

10 - عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1989.

11 -عبد الكريم كاكي : الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، 2013م.

12 - عبد المطلب عبد الحميد : دراسات اقتصادية مقارنة ، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، الطبعة الأولي ، 2010م.

13 -عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

14 -عصام البدراوي البرعي، مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط، مكتبة أم القرى، المنصورة، 1977.

15 -عصام عمر مندور : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2010م.
16 -عطية طاهر مرسي، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 1، 2000.
17 -فرج عبد العزيز عزت – محمد عبد الصبور محمد علي، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي، بدون دار نشر، 1995.
18 -كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية الاسكندرية، 1988.
19 -كريمة كريم، جودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة المصرية، ط 1، 1997.
20 -محمد رئيف سعد عبده، الاقتصاد الدولي في عصر التكتلات الاقتصادية، دار الثقافة العربية، 1997.
21 -محمد عبد القادر الفقي، البيئة ومشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.
22 -محمد محروس إسماعيل وآخرون، مدخل إلى اقتصاديات الموارد والبيئة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1999.
23 -منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.
24 -نزيه عبد المقصود محمد المبروك : الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولي ، 2013م.
25 -هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادرة التمويل، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1998.
26 -وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012.

ثانياً: المنشورات والدوريات والتقارير والدراسات:

1 -إبراهيم العيسوي، مدى واقعية الإرسال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في مصر، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1976.
2 -إيهاب عز الدين نديم، فرج عبد العزيز عزت، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الإعلامي، دبي، العدد 232، 2000.

3 -إيهاب عز الدين نديم، فرج عزت، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، 1999.
4 -رزاقي حسين، تحويل مشروعات النفط والغاز في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، جوان، 1996.
5 -سيد أحمد عبد العاطي، العوامل التي تؤثر في اختيار موقع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تقييم تلك الاستثمارات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، السنة الثانية عشر، العدد الثالث والرابع، 1998.
6 -صلاح زين الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية، أحد أبحاث المؤتمر السنوي السادس لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، القاهرة 26-27 مارس، 2002.
7 -علي علي حبيش، استيعاب التكنولوجيا وتحديات مصر، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي، 1992.
8 -محمد عبد الشفيع، التطور التكنولوجي والاعتماد على الذات في التجربة الصناعية المصرية 1970-1980، أحد بحوث المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، القاهرة 26-28 مارس، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1984.
9 -محمد حلمي مراد، دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة مصر المعاصرة، العدد، 349، يوليو، 1972.

ثالثاً: الرسائـل:

1 -رجب إبراهيم إسماعيل، إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في معرفة صور المتغيرات العالمية: دراسة ميدانية رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003م.
2 -رسلان عبد الله الخولي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبيري (1971-1989)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 1999م.
3 -عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال (1996-2005) رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائرة كلية العلوم الاقتصادية، 2008م.
4 -عصام عمر منذور، دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية صناعات التصدير في ظل تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2001م.
5 -علي سعيد عبد الله عبد الحميد : أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في ليبيا ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ،كلية التجارة عين شمس ، 2013م
6 -علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال (1974-1990)، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة،

7 -فارس فضيل : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ،2004م.
8 -فاضل جمعة صالح : المشروعات المشتركة وفقا لقوانين الاستثمار ، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1984م.
9 -محمد نظير محمد بسيوني، دور السياحة الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986م.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Al-Araby, lames Mohamed (2009): "Eurpean Direct Invest ment to the Euergy Sector in Egypt in the period from the year 1996 to 2006, Master's degree, faculty of cconomiecs and political science, Cairo, university.
2- Boukrami sid Ali, Vade-Mecum de la finance, office des publications universitaires, Alger, 1992.
3- EFA FOUDA Le Role de l'investisse ment direct etranger dans le ren Force ment des capacites scientifiques et technolo giques des pays en developpe ment, Reunion d'expertssur l'incidence de l'inrestisse ment direct etranger sur le dereloppe ment, Genere, janvier 2005.
4- Levy H,et Sanarat M,Capital invest ment and financial decisions, N.J: Prentice-Hall, 1986.
5- Padma Mallampally and karl p.Sauvant: Foreigu Direct Invest ment in Developing Countries, op.cit.

الفهرس

محتوي البحث	رقم الصفحة
– مقدمة	2
المبحث الأول: آثار الاستثمار الأجنبي.	3
المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي.	4
أولاً: الاستثمارات الأجنبية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي.	5
ثانيًا: الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل.	6
ثالثًا: الاستثمارات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات.	8
رابعًا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا.	9
خامسًا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية الاقتصادية.	11
المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.	13
أولاً: الآثار السلبية المتمثلة في ميزان المدفوعات.	14
ثانيًا: الآثار على أنماط الإنتاج والاستيراد وتوزيع الدخل.	14
ثالثًا: الآثار على التجارة الخارجية.	16
رابعًا: الآثار على البيئة.	17
خامسًا: الآثار على معدلات التضخم.	18
المبحث الثاني: مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسبل مواجهتها من طرف المستثمر.	20
المطلب الأول: مخاطر الاستثمار الأجنبي.	21
أولا: المخاطر السياسية.	21
ثانيا: المخاطر الاقتصادية.	23
ثالثا: المخاطر البيئية والاجتماعية.	25

المطلب الثاني: سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من طرق المستثمر.	29
أولاً: سبل مواجهة مخاطر منع أو تقيد تحويل الأرباح.	29
ثانياً: سبل مواجهة خطر سعر الصرف.	30
–الخاتمة.	33
– قائمة المراجع.	35
– الفهرس.	39